

نشرة صندوق النقد الدولي

مراجعة سلة حقوق السحب الخاصة



الصندوق يراجع ما إذا كان اليوان الصيني مستوفيا لمعيار "قابلية الاستخدام الحر" الذي يشترط استخدام العملة وتداولها على نطاق واسع حتى يمكن إدراجها في سلة عملات حقوق السحب الخاصة (الصورة: صندوق النقد الدولي).

الصندوق يواصل العمل في مراجعة سلة حقوق السحب

الخاصة لعام ٢٠١٥

نشرة الصندوق الإلكترونية

٤ أغسطس ٢٠١٥

- مراجعة سلة حقوق السحب الخاصة تتم كل خمس سنوات
- تقرير خبراء الصندوق يطرح الاعتبارات الأولية؛ والمجلس التنفيذي يعقد اجتماعه الرسمي في أواخر ٢٠١٥
- التركيز على مدى استيفاء اليوان الصيني لمعايير الإدراج في سلة العملات

من المقرر أن يجري المجلس التنفيذي مراجعته الرسمية لمكونات سلة حقوق السحب الخاصة وأسلوب تقييمها في أواخر هذا العام.

وفي إطار هذه العملية، عقد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اجتماعا غير رسمي مؤخرا لإجراء مناقشة أولية حول **مراجعة تقييم حقوق السحب الخاصة**، وهي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام ١٩٦٩ ليكون عنصرا مكملا للاحتياطيات الرسمية لدى البلدان الأعضاء.

وتعتمد قيمة حقوق السحب الخاصة حاليا على سلة عملات تتألف من الدولار الأمريكي واليورو والجنه الأسترليني والين الياباني. ويجري الصندوق مراجعة لأسلوب تقييم هذه السلة مرة كل خمس سنوات لضمان اتساقها مع الأهمية النسبية للعملات الرئيسية في النظامين التجاري والمالي العالميين، بهدف زيادة جاذبية حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي.

وفي حوار مع السيد سیدارث تيوارى، مدير إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، تناولنا تفاصيل عملية المراجعة المقررة لحقوق السحب الخاصة.

النشرة الإلكترونية: عقد المديرون التنفيذيون بصندوق النقد الدولي اجتماعا غير رسمي مؤخرا حول مراجعة سلة عملات حقوق السحب الخاصة. فماذا كان الغرض من الاجتماع؟

السيد تيوارى: يجري الصندوق مراجعة كل خمس سنوات تتناول حالة العملات التي تتألف منها حقوق السحب الخاصة وتفتح المجال أمام إدخال عملات إضافية. و٢٠١٥ هو العام المقرر للمراجعة القادمة. وكخطوة أولى، ناقش المديرون التنفيذيون دراسة أعدها خبراء الصندوق تطرح الاعتبارات المبدئية المرعية في المراجعة. وتضمنت الدراسة تقرير حالة عن التقدم الذي تحقق حتى الآن، وأوضحت عددا من القضايا الفنية، مثل الإطار القانوني للمراجعة، والنطاق الذي تغطيه، وانعكاساتها التشغيلية، والخطوات القادمة.

وسيناقش المجلس التنفيذي المراجعة بصورة رسمية في أواخر هذا العام.

النشرة الإلكترونية: ما هي المعايير التي تحكم إدخال عملة ما ضمن سلة عملات حقوق السحب الخاصة؟

السيد تيواري: المعايير التي خضعت للتحديث آخر مرة في عام ٢٠٠٠ تشترط أن تتألف سلة حقوق السحب الخاصة من الأربع عملات الصادرة عن البلدان الأعضاء أو الاتحادات النقدية التي كانت قيمة صادراتها من السلع والخدمات أعلى القيم على مدار الخمس سنوات الأخيرة، كما تشترط أن يقرر الصندوق كون هذه العملات "قابلة للتداول الحر".

ويهدف معيار الصادرات إلى التأكد من أن العملات المؤهلة للانضمام إلى السلة هي عملات صادرة عن بلدان أعضاء أو اتحادات نقدية تساهم بدور محوري في الاقتصاد العالمي. وقد أضيف في عام ٢٠٠٠ شرط أن تكون عملات السلة قابلة للتداول الحر بغية إبراز أهمية المعاملات المالية في تقييمها.

وتعرّف اتفاقية تأسيس الصندوق العملة "القابلة للتداول الحر" بأنها العملة المستخدمة على نطاق واسع في أداء المدفوعات عن المعاملات الدولية والمتداولة على نطاق واسع في أسواق النقد الأجنبي الرئيسية.

ويتعلق مفهوم العملة القابلة للتداول الحر بالاستخدام والتداول الفعليين على المستوى الدولي، بغض النظر عما إذا كانت العملة معومة تعويماً حراً أو قابلة للتحويل الحر. وبعبارة أخرى، يمكن استخدام العملة وتداولها على نطاق واسع حتى إذا كانت تخضع لبعض القيود على الحساب الرأسمالي. ومن ناحية أخرى، نجد أن العملة القابلة للتحويل الحر قد لا تكون بالضرورة مستخدمة ومتداولة على نطاق واسع (نظراً لحجم الاقتصاد المعني في المعاملات الدولية وأهميته النسبية).

النشرة الإلكترونية: ما الذي ستركز عليه المراجعة بشكل أساسي؟

السيد تيواري: اليونان الصيني هو العملة الوحيدة التي تقي بمعيار الصادرات من بين كل العملات غير المدرجة حالياً في سلة حقوق السحب الخاصة. وعلى ذلك، ستركز المراجعة الحالية على ما إذا كان اليونان مستوفياً لمعيار التداول الحر حتى يمكن إدخاله ضمن عملات السلة.

وتتيح دراسة خبراء الصندوق التي ناقشها المجلس التنفيذي بعض القواعد الأساسية التي يمكن أن يسترشد بها المجلس في إصدار قرار مستقبلي. وبالإضافة إلى هذه القضايا، ستغطي المراجعة المنهجية المستخدمة في تحديد أوزان العملات في سلة حقوق السحب الخاصة وتعرض الأدوات المالية في سلة أسعار الفائدة على حقوق السحب الخاصة.

النشرة الإلكترونية: لماذا يقترح خبراء الصندوق تمديد صلاحية سلة العملات الحالية؟

السيد تيواري: لتوضيح السياق الحالي أقول إن سلة عملات حقوق السحب الخاصة الحالية تنتهي مدتها في نهاية هذا العام. ويأتي اقتراحنا بتمديد صلاحيتها لتسعة شهور أخرى حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ استجابةً لما وردنا من مستخدمي حقوق السحب الخاصة الذين يفضلون تجنب أي تغييرات في السلة حتى نهاية السنة التقييمية وتيسير استمرار العمليات المرتبطة بحقوق السحب الخاصة على نحو سلس. ومن شأن التسعة أشهر الإضافية أن تسمح لهؤلاء المستخدمين بالتكيف مع التغيير المحتمل في تكوين السلة إذا ما قرر المجلس التنفيذي إدخال اليونان الصيني.

والتמיד المقترح، الذي يتخذ المجلس التنفيذي قراراً بشأنه في نهاية هذا الشهر، لن يؤثر بأي حال على توقيت استكمال المراجعة أو تغيير نتائجها.

النشرة الإلكترونية: ما هي الأغلبية التصويتية المطلوبة لإدخال عملة في سلة حقوق السحب الخاصة؟

السيد تيواري: كقاعدة عامة، التغييرات في أسلوب تقييم سلة حقوق السحب الخاصة تتطلب أغلبية بنسبة ٧٠%، بينما يتطلب الأمر أغلبية بنسبة ٨٥% من القوة التصويتية الكلية إذا كان الأمر متعلقاً ببعض أنواع التغييرات التي تخص "مبدأ" تقييم حقوق السحب الخاصة. وتاريخياً، كانت القرارات التي غيرت أسلوب التقييم تتخذ بأغلبية ٧٠%.

النشرة الإلكترونية: ما هي الخطوات التالية في عملية المراجعة؟

السيد تيواري: المراجعة جارية بالفعل. وينبغي عمل المزيد في عدد من المجالات للمساعدة في توفير معلومات يسترشد بها المجلس التنفيذي في اتخاذ قراره. ومن ثم يواصل خبراء الصندوق عملهم الفني، بما في ذلك العمل المتعلق بمعالجة ثغرات البيانات والقضايا التشغيلية، إلى جانب التواصل الوثيق مع السلطات الصينية وغيرها من سلطات البلدان الأعضاء قبل اجتماع المجلس الرسمي المتوقع عقده في أواخر ٢٠١٥.

روابط ذات صلة:

[طالع التقرير](#)

[أسئلة وأجوبة عن مراجعة حقوق السحب الخاصة](#)

[دور حقوق السحب الخاصة وقيمتها](#)